مديرة إدارة تعليم الفتاة بمكتب التربية والتعليم م / عدن لـ ١٤ أكتوبر :

تعليم الفتاة أضحى ضرورةً حتمية وواجباً وطنياً

وضعنا قضية تعليم الفتاة في خططنا وبرامجنا ولحثها على أهمية التعلُّم

لابد من تذليل الصعوبات التي تعترض تعليم الفتاة للحد من التسرب

لا يختلفُ اثنان من أنّ تعليم الفتاة وإعدادها للحياة لا يقلُّ أهميةً عن تعليم البنين وإعدادهم للحياة.. غير أنّ هناك خصوصياتٍ يجب مراعاتها عند إعداد البرامج والأنشطة الخاصة بتعليم الفتاة بما يسهم في زيادة أعداد الملتحقات واستمرارهنّ في التعليم.

ونظراً لما تشكله الفتاة من أهمية في بناء المجتمع .. وفي ضوء ما يمثله هذا الموضوع من أهميةٍ في عملية البناء والتنمية التقت الصحيفة الأستاذة/ ابتسام صالح علي مديرة إدارة تعليم الفتاة بمكتب التربية والتعليم بمحافظة عدن لتسليط الضوء على الأهمية التي يكتسبها تعليم الفتاة في الجتمع.. وأهمية إنشاء واستحداث قطاع في وزارة التربية والتعليم يُعنى بتعليم الفتاة ويعمل بصورةٍ تكاملية مع باقي القطاعات ويحقق التوجه العام للدولة الهادف إلى تجاوز الإشكاليات والصعوبات التي تواجه تعليم الفتاة.. فإلى خلاصة ما دار في هذا اللقاء :

أجرى اللقاء / عبد الرحمن أنيس

● .....؟

■ بدءً أشكر صحيفة "١٤ أكتوبر" الغرّاء على اهتمامها بهذا الجانب الحيوي المهم في إطار العملية التعليمية التي تشهد نهوضًا مستمرًا على مستوى الوطن اليمني في ظل توجيهات القيادة السياسية ممثلةً بفخامة القائد الرمز الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية _ حفظه الله – ، وفيما يتعلق بإدارة تعليم الفتاة يمكننا القول إنّها إدارة حديثة النشأة والتكوين، حيث تمّ إنشاؤها واستحداثها منذ ما يقارب خمسة أشهر (٥) تقريبًا بعد أن تمّ إنشاء قطاع تعليم الفتاة في وزارة التربية والتعليم بقرار جمهوري صدر في ٧ مارس ٢٠٠٥م وقضى أيضًا بتعيين الأستاذة القديرة / فوزية أحمد محمد نعمان وكيلةً لهذا القطاع بدرجة وزير، ولقد جاء تشكيل وإنشاء هذا القطاع في الوزارة في إطار اهتمامات وزارة التربية والتعليم بالفتاة وتعليمها كجزء مهم من مهامها كونها _ أي الفتاة _ محور التغيير والتقدم في أي مجتمع، وهذا بحد ذاته يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها القيادة السياسية للمرأة ومشاركتها الفاعلة في المجتمع إلى جانب أخيها الرجل في التنمية.. ومن المهم أن نشير هنا إلى أنّ استحداث مثل هذا القطاع لا يعني البتة أن يكون هناك تعليم خاص للبنات يختلف عن تعليم البنين، وإنّما ليلبي الاحتياجات التي تكمن وراء الدور المنوط بالفتاة، ويحد من الإشكاليات التي تواجه تعليم الفتاة ويقضي على التمييز بين تعليم الجنسين.

● .....؟

■ إدارة تعليم الفتاة بمكتب التربية والتعليم بمحافظة عدن تم استحداثها _ كما أسلفت _ منذ خمسة أشهر تقريبًا ، ، وقد عملت الإدارة على إنشاء واستحداث أقسام لها في كافة مديريات المحافظة وأعدت الإدارة اتجاهاتٍ عامةً لنشاطها وفق المهام المنوطة بها منها العمل على الحد من ظاهرة تسرب الفتيات من المدرسة، وذلك بتذليل الصعوبات التي تواجه الفتاة.

الأستاذة/ ابتسام صالح علي
مديرة إدارة تعليم الفتاة م/عدن

وعلى الرغم من حداثة إنشاء واستحداث الإدارة في محافظة عدن وأقسامها في المديريات؛ إلا أنّه يمكننا القول وبكل تواضع إنّها قد أرست اللبنات الأساسية الصحيحة والسليمة لنشاطها المستقبلي بالتعاون مع قيادة مكتب التربية والتعليم بالمحافظة ممثلة بالأستاذ الدكتور عبدالله النهاري مدير عام مكتب التربية والتعليم في عدن، في ضوء المهام المنوطة بها مثّل :

تنظيم عددٍ من المحاضرات التوعوية في مختلف مدارس البنات بالمحافظة لإطلاعهنّ على أهمية التعليم، وأهمية إشراكهنّ في عملية تنمية المجتمع. . كما أنّ هناك عددًا من الرؤى والخطط المستقبلية التي تستهدف محاربة الجهل بأهمية تعليم الفتاة وتفضيل تعليم البنين عن البنات.

ومن ضمن اتجاهات نشاطات الإدارة العمل على تنسيق الجهود مع عددٍ من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني لإشراكهنّ في العمل على تحقيق وعيٍ مجتمعي بأهمية تعليم الفتاة في بناءٍ وتنمية المجتمع، والعمل على رفع معدل ارتفاع التحاق الفتاة بالمدرسة وإيجاد وتوفير مراكز تدريب نسوية لإكسابهنّ خبرات ومهارات في الأشغال اليدويةً والتطريز والخياطة ... الخ.. تؤهلهنّ للاعتماد على الذات ولتحسين ظروفهنّ وحياتهنّ المعيشية.

● .....؟

■ هنا وعبر صحيفتكم الغرّاء "صحيفة ١٤ أكتوبر" أجدها فرصةً لأتوجه بالدعوة إلى الإخوة الأجلاء خطباء المساجد بأن يسهموا معنا في توجيه المجتمع بأهمية تعليم الفتاة لما من شأنه مصلحتها والرفع من شأنها، وكذا أدعو الشخصيات الاجتماعية والمهنية والوجهاء للمساهمة الفاعلة في تفعيل عملنا من خلال تقديم المساعدات الممكنة والذي يصب في الأخير في بناء المجتمع الصحي والسليم والذي تشكل المرأة نصفه الآخر.

محكمة الشيخ عثمان الإبتدائية أقدم محاكم المحافظة

رئيس المحكمة للصحيفة :

دائرة اختصاص المحكمة تكاد تغطي ثلث محافظة عدن

نعاني من كثرة القضايا الجنائية والقضايا الشخصية

نحن بحاجة إلى عدد كافٍ من القضاة

في زيارة لمحكمة الشيخ عثمان التي انتقلت إلى مبنى جديد مؤخراً عوضاً عن المبنى القديم الذي كان غير لائق لإستقبال المواطنين وحل قضاياهم، فقد تم استئجار مبنى جديد لاستقبال المواطنين.. المبنى كبير وواسع ولكن تنقصه جوانب التأثيث لإستكمال هيبته.. حركة المواطنين أيضاً واسعة • قضايا لاتنتهي خصومة دائمة.. هكذا الحياة.. والقضاء جاء ليحقق العدالة بين الناس حتى يتحقق الاستقرار ويتفرغ الجميع للتنمية.

استطلاع/ صالح عكبور

التقينا الأخ/ القاضي سعد أحمد حسن هادي رئيس المحكمة وفي البداية.. تبادلنا التحايا عرفناه بهويتنا وغرض الزيارة.. حاول أن يعتذر لضيق وقته.. ولكن حاولنا معه موضحين له أهمية أن يعرف المواطن الجهود المبذولة لتعزيز السلطة القضائية ونشر العدالة في المجتمع من خلال توسيع دور القضاء ونشر الوعي القضائي حتى يختصر الإنسان الطريق في كيفية التعامل مع المشكلة ويكون الحل أسهل ويتحقق الوئام بين أوساط المجتمع.

الأخ/ رئيس المحكمة قال :

شكراً لاهتمام الصحيفة :

نشكر الصحيفة ١٤ أكتوبر للاهتمام فيما يتعلق بشؤون القضاء وإبراز همومه وتنمية الوعي القضائي والقانوني لدى أفراد المجتمع باعتبار أن ذلك يمثل جانباً مهماً في حياة المواطن ولا يستطيع أي إنسان الاستغناء عن اللجوء للقضاء. وفيما يتعلق بإنشاء محكمة الشيخ عثمان هي أقدم المحاكم في محافظة عدن، دائرة اختصاصها تكاد تغطي ثلث محافظة عدن فقد كانت تتبعها ثلاث مديريات هي: مديريات دار سعد والمنصورة والشيخ عثمان، وكان الاهتمام من قبل وزارة العدل بإنشاء محاكم في كل مديرية بدءاً من العام الماضي ٢٠٠٥م مع الحركة القضائية بإنشاء محكمة المنصورة الأن قدم مقترح بإنشاء محكمة دار سعد بالنسبة لمقر محكمة الشيخ عثمان كنا نعاني مع عدم وجود مقر لائق بها حيث كان المقر القديم شبه متهالك وعملت الوزارة على إيجاد المقر الجديد على خط عدن – تعز ويضم إلى جانب المحكمة نيابة الشيخ عثمان هو مبنى لا بأس به كمقر إيجار وبحاجة إلى إستكمال التأثيث فيه لاستمرار العمل فيه حتى يتم إنشاء المجمع القضائي بالشيخ عثمان وقد عملت الوزارة على إنشاء المجمع وتمت المقاولة عليه.

القضايا

بطبيعة الحال قضايا المحكمة مثل أية محكمة أخرى هي ناتجة عن نشاط المجتمع وما يحصل بين أفراده من إشكاليات وخلافات وسلوكيات فيها قضايا مدنية وشخصية وجنائية ومن خلال ممارستنا للعمل فيها وجدنا أن المحكمة تعاني من زحمة القضايا الجنائية تليها القضايا الشخصية ثم المدنية وكان قبل الحركة قبل الماضية يوجد في المحكمة ٩ قضاة وفي هذه الحركة تقلص عدد القضاة إلى ثلاثة وتم تزويد المحكمة موخراً بقاضٍ رابع وهي بحاجة إلى عدد آخر من القضاة كقاضي التنفيذ وقاض شخصي وهو ما نأمل توفيره إن شاء الله .

الصعوبات

المحكمة تعاني من النقص في الكادر الإداري المؤهل الكفوء على اعتبار أن الكادر الإداري هم من أعوان القضاة بل ويمثل الكادر الإداري الجناح للقاضي من تنظيم العمل وترتيبه وتسهيل إجراءاته.. محكمة الإستئناف والوزارة أيضاً تعمل بين الحين والآخر دورات قصيرة لبعض الكادر الإداري وهي تمثل جانباً من جوانب المعالجات لأي قصور في العمل.

التوظيف بالتفاضل

الدورات يجب أن تراعى عند التوظيف بالتفاضل من بين خريجي الحقوق أو الشريعة والقانون وإعطاء الأولوية في التفاضل لأبناء كل محافظة على حدة ضمانة لاستقرار الموظف في العمل وتفادياً لطلبات النقل من محافظة إلى أخرى ومراعاة لظروف الموظف الأسرية.

تعاون مشترك

هناك تعاون مشترك بين المحكمة والنيابة من جهة مأموري الضبط القضائي المتمثل بأجهزة الضبط في المديريات في حدود ما نص عليه القانون المحدد باختصاص كل جهة وما تعانيه المحكمة كسبب من أسباب التطويل في الإجراءات وهو عدم التزام الخصوم بالمواعيد والجدية في إنهاء الخلافات فمثلاً قد يوجد بعض الحالات أن الخصوم يحاولون اللجوء إلى أسهل الطريق لتحقيق غايته بأن يتقاعس عن تقديم عنوان المدعي عليه أو الطرف الآخر أو إعلانه بصورة صحيحة وسليمة ويطلب النشر عنه في إحدى الصحف كإجراء شكلي في حين أنه كما هو معروف لا يطلع معظم الناس على الصحف بشكل مستمر مما يعني إن الإجراءات تسير في مواجهة شخص قد يكون قريباً من المحكمة ولكن الطرف الآخر لا يتعاون في ذلك بغية الحصول على حكم ولا يقتصر الحال على ذلك بل تمتد المشكلة للتمثل خاصة وإن كان الحكم متعلقاً بمال وليس للمحكمة عليه عنوان ولا أموال معلومة ولايبذل الطرف الاخر جهداً لمعرفة ذلك ويعني ذلك أن المواطن له دور في التطويل وهذا يتطلب جهوداً مضنية للتوعية القضائية والقانونية لدى المجتمع.

حجم القضايا

قضايا مدنية (٥٢٣) قضايا منتهية (٢٥٣) بما في ذلك المشطوبة والمحالة إلى محاكم أخرى وقضايا تنفيذية (٤٩٦) وتنفيذية منتهية (٨٣) ومستبعدة (٣٦٥) فيما بلغت القضايا الجزائية الجسيمة وغير الجسيمة (١٠٣٢) منها (٥٨٠) قضية تم الحكم فيها كما بلغت القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية (٨٨٤) منها (٦٥١) تم الحكم فيها والقضايا المتعلقة باثبات حالة أي الشخصية (٥٠٣) منها تم الحكم فيها.

أخي المواطن .. أختي المواطنة

حصن طفلك ضد داء الحصبة ..

تقيه الإصابة بهذا الداء القاتل

لماذا يلجأ خريجو المعاهد التقنية والمهنية والكليات الزراعية للبحث عن عمل في حقل التربية والتعليم للتدريس ؟

الأستاذ/ نجيب أحمد محسن :

الدولة أعطت جل اهتمامها للتعليم التقني والتدريب المهني والقطاع الزراعي أحد الأعمدة الأساسية في الاقتصاد الوطني

لحج/ عادل محمد قائد

إن التعليم هو عملية إكتساب المعارف والقدرات والتوجيهات الاجتماعية أما العمل يقصد به المشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي في إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم فإن محصلة التعليم والعمل سمتان جوهريتان لأي مجتمع، ومما لا شك فيه أن هناك صلة وثيقة بين التعليم والعمل فهما وجهان أساسيان للنشاط الإنساني في كل المجتمعات البشرية وبالتالي لابد من إدراك العلاقة بين التعليم والتدريب المهني والتقني.

فالتعليم يحضر لعالم العمل، بينما التدريب التقني والمهني يعمل على توافق المهارات مع سوق العمل.. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن!..

هل للتعليم والتدريب تأثيرات وإنعكاسات على سوق العمل؟

وهل لفرص العمل تنامياً خطياً مع التعليم الزراعي والتنمية في القطاع الزراعي؟..

لا شك أن التعليم والتدريب من شأنه تأهيل وإعداد الأفراد للإنخراط في سوق العمل، والعلاقة بين رقي الفرد في سلم التعليم والتدريب وبين ما يكتسبه من مهارات وقدرات على العمل وتفهم متطلبات الوظيفة، تمكنه من تطويع عناصر الإنتاج لمصلحة العمل..

ويقول الأستاذ/ نجيب أحمد محسن سلام/ المعهد التقني الزراعي بلحج :–

وتزداد أهمية التعليم والتدريب كلما أزداد تطور التقنيات والاتصالات والمواصلات ووسائل الإنتاج.. وفي عصر العولمة أصبحت تتضاءل قدرة العمال على المنافسة في ظل احتلاك أجهزة الحاسوب والأتمتة مواقع العمال في الإنتاج، فالتقنيات الحديثة تتطلب كادراً تقنياً يمتلك قدرات علمية ومهاراتية خاصة في تقنية وسائل الإنتاج والإنتاج نفسه.

إن هذا التطور التكنولوجي يخلق فرص عمل جديدة ومن نوع خاص إضافة إلى إن الميكنة الزراعية توفر فرص عمل مهنية وفنية كثيرة.

فإذا نظرنا إلى معدلات نمو عدد المشتغلين ومعدلات نمو القوى العاملة، نجد أن معدل نمو القوى العاملة يزداد كثيراً عن معدل نمو عدد المشتغلين وهذا مؤشر واضح على ظهور البطالة في المجتمع ولذلك تلجأ الدولة لخلق فرص العمل لاستيعاب الخريجين والتقنيين والفنيين والمهنيين بتحرير الأشعار والخصخصة لدعم الإنتاج وتشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للدخول في استثمارات كبرى ومن هنا تبرز أهمية التنمية المستدامة من خلال وضع آليات لتعزيز قدرات الدولة في مجال استخدام التقنيات والاستفادة من التقنيات والمناهج المتوفرة لتطوير نظم الزراعة والصناعة والاستغلال الرشيد للموارد خاصة وأننا دولة نعاني من تدني الإنتاج وتدهور الموارد، والتصحر، استنزاف المياه، التلوث البيئي، ومن خلال تشجيع القطاع الخاص والقطاع العام في استثمارات مشتركة في مجال التنمية الزراعية كما أعطت الدولة جل اهتمامها للتعليم التقني والتدريب المهني في القطاعات المختلفة والقطاع الزراعي أحد الأعمدة الأساسية في الاقتصاد الوطني.

وأضاف الأخ نجيب أحمد محسن سلام مدرس في المعهد التقني الزراعي بلحج أن هناك مجالات عديدة وأنشطة زراعية متنوعة وتعتبر حيوية وهامة في حياة الناس والتنمية، ولكن لماذا البطالة وقلة الطلب على مخرجات التعليم الزراعي التقني والمهني والجامعي، فيلجأ الخريجون من المعاهد التقنية والمهنية والكليات الزراعية للبحث عن عمل في حقل التربية والتعليم للتدريس نظراً لعدم توفر الوظائف الحكومية في هذا المجال وبأعداد ضئيلة جداً كما أن القطاع الخاص في المشروعات الزراعية الصغيرة أو الاستثمارات الزراعية الكبيرة لا تستوعب مخرجات التعليم الزراعي أيضاً.. موضحاً أن النظرة التقليدية لدى المرتبطين بالنشاط الزراعي (فلاحين، قطاع خاص، استثمارات زراعية) نظرة سطحية وقاصرة أنهم يرون أن العمل الزراعي سهل ولا يحتاج إلى تأهيل أو تدريب ويمكن للفرد أن يكتسب المهارات الفنية والتقنية من خلال الممارسة الذاتية والنصح والإرشاد.

مؤكداً : والحقيقة أن مجالات العمل الزراعي كثيرة ولا تقل أهمية عن بقية مجالات العمل الأخرى كالصناعي والصحي والتجاري وغيرها.

مثلاً عمليات الإنتاج في المزارع النباتية والحيوانية والصناعات الغذائية من يديرها لن تجد فيها لمخرجات التعليم الزراعي إلا عدد بسيط. وهنا المجالات كثيرة إنتاج المحاصيل الزراعية وإدارة بساتين الفاكهة وإنتاج البذور وإنتاج الزهور وإنتاج الدواجن وإنتاج البيض وتربية المواشي وإنتاج اللحوم وتربية الأصناف النباتية المحسنة وتربية السلالات الحيوانية ذات الإنتاجية العالية اليست هذه عمليات إنتاج تتطلب عمالاً فنيين وعمالاً مهرة متدربين..

التسويق الزراعي نادراً ما يكون خريجاً زراعياً في التسويق الزراعي لأن المثل يقول (التجارة فهلوة) هذا غير صحيح.. التسويق يتطلب قدرات مهاراتية وفنية جديرة بأن تقوم بنقل المنتج الزراعي وتوصيله إلى يد المستهلك ابتداءً من عملية الحصاد والتجهيز والتعبئة والتخزين والعرض والبيع إلى يد المستهلك وعمليات مكافحة الآفات والأمراض النباتية ابتداءً من التنبؤ بالآفة أو المرض وأساليب الوقاية والمكافحة واختيار المبيد وتجهيزه وخلطه ورشه وصيانة آلات المكافحة بل هندسة الآلات الزراعية والتعامل مع الحيوان المريض ومعالجته أليست كل هذه مهن إنتاجية تتطلب قدرات فنية ومهنية ينتجها التعليم الزراعي في البلاد.

وأختتم الأستاذ نجيب أحمد محسن حديثه : ولحل مشكلة البطالة بين مخرجات التعليم الزراعي لابد من تحفيز الخريجين من خلال :–

١– توسيع فرص القبول أمام الخريجين لمتابعة دراستهم التخصصية.

٢– خلق مجالات عمل زراعي في المشاريع التنموية الرائدة بالزام أصحاب الشركات والمؤسسات والاستثمارات الزراعية الكبيرة باستيعاب المهندسين والفنيين والمهرة في الإنتاج الزراعي.

٣– تشجيع الدولة بقيام المشروعات الزراعية الفردية والتعاونية من خلال توزيع الأراضي الزراعية للخريجين من الكليات والمعاهد التقنية والفنية وتقديم التسهيلات لهم والقروض الميسرة.

إن تطوير التعليم الزراعي لابد أن يوضع ضمن أولويات خطط التنمية الزراعية خاصة وإن تطبيق التقنيات الحديثة في الزراعة يتطلب عنصراً بشرياً مؤهل ومدرب قادراً على مواكبة التطور التقني الزراعي.